

العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة

(دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)

أ.م.د. كريمة علي كاظم الجوهر*

المستخلص:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية و قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ولتحقيق هذا الهدف استخدم منهج التحليل الوصفي من خلال استخدام الاستبانة التي تكونت من محورين أساسيين الأول يرتبط بقياس الخصائص النوعية والمحور الثاني يقيس قواعد الحوكمة المرتبطة بمسؤوليات مجلس الإدارة وباستخدام معامل الارتباط بيرسون تم تحديد طبيعة العلاقة بين المحورين ، وكانت من نتائج الدراسة ان هناك علاقة معنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين قواعد الحوكمة وان أكثر الخصائص ارتباطا هي الموثوقية وان اقل الخصائص ارتباطا هي خاصية الملائمة ثم الفهم وقدمت الباحثة مجموعة من التوصيات منها يمكن الاستفادة من مقياس جودة المعلومة بشكل عام لتطوير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يعزز الترابط بين العلوم المختلفة وكذلك يمكن تطوير القواعد الخاصة بمسؤوليات الإدارة في ضوء متطلبات تلك الخصائص.

Abstract

The research aims mainly to measure the relationship between the qualitative characteristics of accounting information in the industrial companies of Jordan and the rules of governance associated with identifying the responsibilities of the Governing Council and to achieve this objective approach was used descriptive analysis through the use of questionnaire, which consisted of two main first associated with the measurement of qualitative characteristics and the second axis measures the rules of governance associated with the responsibilities of the Board of Directors and by using the correlation coefficient Pearson has been determining the nature of the relationship between the two axes, and the results of the study that there is a correlation between the qualitative characteristics of accounting information and corporate governance principles and the characteristics most closely is the reliability and fewer properties linked to is property of appropriate and understanding and the researcher presented a set of recommendations of which can benefit from the information quality standards in general for the development of qualitative characteristics of accounting information, thus enhancing the coherence between the various sciences, as well as can be developed Aleacialp management responsibilities in the light of the requirements of those properties.

* أستاذ مساعد/ الجامعة المستنصرية /كلية الإدارة والاقتصاد/قسم المحاسبة

مقبول للنشر بتاريخ 2011/6/8

المقدمة والاطار المنهجي للبحث :

أدت الأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول العالم إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة، والتي أدت إلى تحميل الشركات خسائر مالية قدرت بمليارات الدولارات، وأصبحت تكلفة سوء الإدارة تشكل عبئاً على الشركات والاقتصاد العالمي، كما أن الافتقار للشفافية والوضوح جعلت المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح (سليمان، 2006، ص11- ص12). وفي محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف وأصحاب المصالح، خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركات، ذلك من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك التقارير (Gallagher, 2002, p8) جاء الاهتمام بوضع قواعد لحوكمة الشركات من قبل العديد من المنظمات الدولية حدد فيها مسؤوليات مجلس الإدارة ومتطلبات الإفصاح والشفافية لذا جاء اهتمام الباحثة بهذا الموضوع لتسلط الضوء على العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين قواعد الحوكمة المرتبطة بمجلس الإدارة في عينة من الشركات الصناعية الأردنية .

مشكلة البحث :

يمكن تلخيص مشكلة البحث من وجهة نظر الباحثة في تحديد طبيعة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و قواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة من خلال الإجابة على التساؤلات الإشكالية التالية:

- 1- ما هي طبيعة العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية و قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ؟
- 2- ما هي طبيعة العلاقة بين خاصية الفهم وبين قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ؟
- 3- ما هي طبيعة العلاقة بين خاصية الملائمة وبين قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ؟
- 4- ما هي طبيعة العلاقة بين خاصية الموثوقية وبين قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ؟
- 5- ما هي طبيعة العلاقة بين الخصائص النوعية الأخرى وبين قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ؟
- 6- ما هي أكثر الخصائص ذات علاقة بمسؤوليات مجلس الإدارة وما هي أقل الخصائص ارتباطاً بهذه القواعد ؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث مع تزايد التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية، والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية ، وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي ستعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية . حيث يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة

الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح، إذ أن عدم دقة المعلومات تؤدي إلى ضعف الإشراف والرقابة، وتعمل على نشر الفساد وانعدام الثقة .

أهداف البحث :

يهدف البحث بشكل أساسي إلى قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية و قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية :

- 1- التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ومدى الاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.
- 2- التعرف على العلاقة بين جودة المعلومات بشكل عام وبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
- 3 - التعرف على أثر جودة المعلومات بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص في تعزيز قواعد الحوكمة المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة.

فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية:

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجتمعة وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .
وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:
الفرضية الفرعية الأولى:

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القابلية للفهم كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .
الفرضية الفرعية الثانية:

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملائمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .
الفرضية الفرعية الثالثة:

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموثوقية كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .
الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة.
الفرضية الفرعية الخامسة:

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيود على الملائمة والموثوقية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة.

منهجية البحث :

- اعتمدت الباحثة على منهج التحليل الوصفي بالاعتماد على مجموعة من الأدوات البحثية لغرض إكمال متطلبات البحث في جانبيه النظري والميداني كما يأتي :
- 1- الجانب النظري: تم الاعتماد على ما هو متوفر من مصادر عربية وأجنبية من الدراسات وبحوث علمية محكمة ، فضلا عن النشرات والمعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة، والتي تم الحصول عليها من المكتبات وشبكات الانترنت.
- 2- الجانب الميداني: تم الاعتماد في هذا الجانب على الاستبانة باعتبارها احد المصادر الرئيسية في جمع البيانات ، وتم وضع الاستبانة من خلال المراحل التالية :

أولاً: مرحلة تحديد محاور الاستبانة :

تمت الاستفادة في صياغة أسئلة المحور الأول الذي يتعلق بخصائص المعلومات المحاسبية بما ورد في المعيار الدولي رقم (1) ، ومقاييس خاصة بجودة المعلومة بشكل عام.

أما بالنسبة للمحور الثاني الذي يتعلق باختبار مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في الأردن، فقد تم صياغة الأسئلة بالاعتماد على قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان، و تم الإقتصار على القواعد التي لها ارتباط بعملية إعداد أو تدقيق القوائم المالية وأساليب توصيلها والجهات المسؤولة عنها.

ثانياً: اختبار الصدق الظاهري للاستبانة

تم توزيع أسئلة الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين لاختبار مدى صدق الأسئلة، و طلب من الأساتذة تحكيم الاستبانة للتأكد من مدى تعبير الأسئلة عن المتغيرات التي يراد قياسها، كذلك التأكد من الناحية اللغوية و أسلوب الصياغة، بالإضافة الى التأكد من مدى كفاية المعلومات العامة و ملائمتها للعينة المختارة، و التأكد من صحة المقياس المستخدم للإجابة.

ثالثاً: اختبار ثبات الاستبانة :

لقياس ثبات الاستبانة استخدمت الباحثة معامل الاتساق الداخلي للفقرات المكونة للاستبانة (معامل كرونباخ الفا) . ويعد هذا المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة الفا أعلى من 60%. ولدى إجراء الاختبار نجد أن قيمة معامل كرونباخ الفا قد بلغت 95.76 % لجميع أسئلة الاستبانة ككل .

فيما بلغت 82.6 % لأسئلة محور خصائص المعلومات المحاسبية، و 92.92 % لأسئلة محور قواعد حوكمة الشركات . ويعني ذلك أن الاستبانة المستخدمة في هذا البحث تقيس الأبعاد والمتغيرات بدرجة ثبات ومصداقية عالية .

مجتمع البحث وعينته :

يتكون مجتمع البحث من العاملين كمحاسبين في الشركات الصناعية ومدققين خارجيين لها ، وقد تم اختيار العينة باستخدام الأسلوب الإحصائي حيث وزعت 15 استبانة أولية لكل من المحاسبين والمدققين في بعض الشركات الصناعية مجتمع البحث ومن خلال الردود تم حساب المتوسطات ومن ثم إيجاد التباين σ^2 للجابات فوجد انه يساوي 0.179 للمحاسبين و 0.1412 للمدققين ، ويسمح للباحث في العلوم الاجتماعية بخطأ معاينه قدره $e=0.05$ عند مستوى ثقة 95% حيث كانت القيم الحرجة $(Z) = \pm 1.96$

ويتطبيق القانون التالي نجد ان حجم العينة N يساوي :

$$N = \frac{z^2 \sigma^2}{e^2} \quad \text{المحاسبين} \quad N = \frac{(1.96)^2(0.179)^2}{(0.05)^2} = 49.23$$

$$\text{المدققين} \quad N = \frac{(1.96)^2(0.1412)^2}{(0.05)^2} = 30.55$$

وبناء على ما تقدم اعتمدت الأعداد السابقة كحد أدنى للعينة وتم توزيع 140 استبانة مناصفة بين المدققين والمحاسبين ، واسترد منها 113 (54محاسب، 59مدقق) استبانته أي ما نسبته 80 % ، وتم استبعاد 5 استبانات منها لغرض تحقيق التكافؤ بين الفئتين لأسباب تتعلق بالأساليب الإحصائية المستخدمة، فبلغت القيمة النهائية 108 (54محاسب، 54مدقق) استبانة مناصفة بين المحاسبين والمدققين.

الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة (الشحادات ، 2008) بعنوان : أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

هدفت الدراسة إلى قياس اثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، وكذلك مستوى الأهمية التي يوليها المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وحاولت الدراسة التعرف إلى الفروقات في أهمية بنود الحاكمية في الشركات المساهمة العامة الأردنية بين مجموعات المستثمرين، واستخدمت الدراسة أسلوب لاستبانته التي تم توزيعها على عينة من المستثمرين المؤسسيين في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى اهتمام المستثمر المؤسسي في الأردن بجميع مبادئ الحاكمية المطبقة في الشركات عند تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأشدهما، وبمستوى الشفافية الذي تحققه الشركات المساهمة العامة، ويقام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على الإدارة التنفيذية بفاعلية، ويهتم بوجود آليات في الشركات المساهمة العامة من أجل المحافظة على حقوق المساهمين.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام الجهات الرقابية الرسمية بتطوير دليل الحاكمية المؤسسية، وإن تقوم هيئة الأوراق المالية بمراجعة شاملة لإجراءات الحاكمية في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، وإن ينص قانون الشركات على ضرورة تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، وإن يتم تدريس الحاكمية المؤسسية ضمن المساقات التدريسية لطلاب الجامعات في تخصصات الأعمال والاقتصاد.

- دراسة (السمهوري ، 2007) بعنوان: أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.

تمّ إعداد هذه الدراسة لاختبار أثر توفر بعض مرتكزات الحاكمية المؤسسية، واستخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، وذلك باستخدام النموذج الإحصائي المصمم من قبل (ECKEL, 1981)

لإثبات وجود حالات الانسياب الوهمي في أرقام الربح المعلنة في عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في دليل الشركات ضمن قطاع الصناعة والخدمات في الأردن والذي يعتبر نوعاً من التلاعب في القوائم المالية. وقد لوحظ أن مثل هذه الممارسات موجودة في بعض تلك الشركات، كما لوحظ أن العديد من شركات التدقيق في الأردن لم تعكس ذلك في تقريرها عن تلك الشركات، وهذا أمر يثير علامات استفهام عديدة حول كفاءة ومقدرة شركات التدقيق الموجودة في الأردن، فاستخدم اختبار (t) للعينات المستقلة لمعرفة قدرة النسب المالية في التمييز بين مجموعة الشركات التي تستخدم ممارسات الانسياب الوهمي للدخل مع الشركات الأخرى التي لم يثبت استخدامها لتلك الممارسات، ووزعت استبانة على كافة الشركات في عينة الدراسة لمعرفة مدى توفر مرتكزات الحاكمية المؤسسية لديها وأثر ذلك في وجود ممارسات الانسياب الوهمي للدخل حيث تم استخدام أسلوب الانحدار لدراسة هذا الأثر.

- دراسة (خليل ، 2005) بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لغرض إعادة الثقة فيها، وصياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة وضع معايير لتحقيق هذه الجودة، وهدفت للتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية التي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة التي تم توزيعها على مديري بعض الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وهي شركات السمسرة المسجلة في البورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للشركات التي تطبق حوكمة الشركات، وتعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الإرباح علاوة على التقييم الفعال و المستمر لأداء الشركة.

- دراسة (مطر ، 2003) بعنوان : دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد آلية محدودة ومقبولة تكفل ضبط العلاقة القائمة بين مجلس إدارة الشركة من ناحية ومديريها التنفيذي من ناحية أخرى، والشركة كوحدة من ناحية والأطراف الأخرى ذات العلاقة كالمساهمين والمستثمرين والمقرضين والعملاء والموظفين ولجهات الحكومية من ناحية أخرى، والعمل على إيجاد آلية لتقليص سلبيات تنازع الصلاحيات وتضارب المصالح إلى حد أدنى حيث قسمت هذه الدراسة إلى قسمين:

خصص القسم الأول للتعريف بالحاكمة المؤسسية والركائز التي تبني عليها، اما القسم الثاني فقد شرح دور وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تدعيم وتعزيز الحاكمية المؤسسية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة نتائج أهمها: إن غياب الحاكمية المؤسسية في عالم الأعمال أدى إلى بروز ظاهرة تضارب المصالح بين مجالس إدارة الشركات من جانب والمديرين التنفيذيين العاملين من جانب آخر، وبين الشركة جميعها كوحدة واحدة من جانب والإطراف ذات العلاقة من مساهمين ومستثمرين وغيرهم من جانب آخر، وأنه من أجل حل تلك المشكلة فإن الباحث أوصى بالعمل على تعزيز وتفعيل الحاكمية المؤسسية، وإن نظام الحاكمية المؤسسية يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية يأتي على رأسها وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المناسبة لتمكينهم من اتخاذ القرارات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Azim & Habib, 2008) بعنوان: "حوكمة الشركات وأهمية قيمة المعلومات المحاسبية" هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في استراليا، وقد استخدمت الدراسة مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي بالمتغيرات ذات العلاقة إلى حوكمة الشركات وقد تم قياس معامل التحديد الإحصائي (R2) المعادلة المشتقة من معامل انحدار سعر الأسهم على المكاسب والقيم الدفترية باتباع إطار عمل تقييم مبین على نموذج Ohlson المحاسبي، وقد بينت النتائج إن الشركات التي تملك هيكل حوكمة يظهر معلومات محاسبية ذات قيمة عالية، كما بينت النتائج أيضاً إن متغيرات الشركة الاقتصادية محدثات مهمة للقيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية .

- دراسة (Ramanan, 2007) بعنوان "دراسات حول الإفصاح وحوكمة الشركات" هدفت هذه الدراسة إلى دراسة توسع نظرية الإفصاح الحالية وذلك عن طريق الأخذ في الحسبان دور مراقبة إفصاح الشركة إضافة إلى إدراك كيفية تأثر إفصاح الشركة باليات مراقبة الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة قسم الباحث الدراسة إلى الفصول التالية :

الفصل الأول تناول الباحث اثر حوكمة الشركات على عملية الإفصاح عن الأرباح ولأجل هذا الغرض طور نموذجاً يسلط الضوء على المبيعات، والاستقلالية في وظيفة المراجعة وجودة حوكمة الشركات، مما سمح للباحث بتوضيح العديد من النتائج التجريبية الجيدة في مجال حوكمة الشركات كما انه أعطى عدة تنبؤات استقرائية. أما الفصل الثاني تناول الباحث كيفية تأثر سياسة إفصاح الشركة بالمعلومات المنقولة عبر أسواق متعددة، واعتمد النموذج على دور عمليات الإفصاح وكيفية تأثير سياسة إفصاح الشركة على خياراتها الحاكمية، إضافة إلى ذلك يحلل النموذج التفاعل بين آليات المراقبة المختلفة.

- دراسة (Lantto, 2007) بعنوان: " هل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ستحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة " بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة (Code – Law Country)؛ حيث طبقت هذه الدراسة في دولة فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة.

وقد قام الباحث في دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث استبانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمدققين الخارجيين. و توصلت الدراسة إلى أن المستجيبون يعتبرون المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة وموثوقة وذات اعتمادية عالية لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية، وان المستجيبون محايدون تجاه موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تحاول قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية وبين قواعد الحوكمة لواجبات مجلس الإدارة .

الجانب النظري - مفهوم حوكمة الشركات :

لا يوجد تعريف متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين على المستوى العالمي للحوكمة، وهذا ما تؤكد عليه موسوعة Corporate Governance Encyclopedia من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات. ولكن يمكن القول إن ماهية مفهوم حوكمة الشركات معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

وتم طرح وتداول العديد من البدائل المقترحة لتعريف مصطلح Corporate Governance ومنها الحكم الرشيد والحكم الصالح (الكايد،2005،ص4) وحكم الشركات، وحكمانية الشركات، حاكمية الشركات، والحاكمية المؤسسية، بالإضافة إلى العديد من البدائل الأخرى، مثل أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، وأسلوب الإدارة المثلى، والقواعد الحاكمة للشركات، والإدارة النزيهة، وغيرها (دهمش، أبو زر،2003،ص2).

ويرى wills أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق العديد من الأمور أهمها: (wills,2005,p86).

1-تشجيع السلوكيات الأخلاقية.

2-تدعيم سمعة منظمات الأعمال.

3-التوافق مع القوانين.

4-زيادة كفاءة المنظمات وفعاليتها.

5-تجنب الكوارث.

ولتحقيق الأهداف السابقة لحوكمة الشركات لابد من توفير مجموعه من المقومات لخصها (خليل،2005،ص16) ب :

1- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

2- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

3- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي في الشركة.

4- وجود لجان أساسية منها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

5- توفر القوانين والتشريعات الخاصة بضبط الأداء الإداري في الوحدات الاقتصادية والتي تعنى بتنظيم مجلس الإدارة وبيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية وحقوق وواجبات أصحاب المصالح.

ووضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ حوكمة الشركات في شهر نيسان عام 1998م لتطوير مجموعة الإرشادات ومعايير حوكمة الشركات، ومنذ الموافقة على المبادئ في عام 1999م أصبحت هذه المبادئ تشكل أساساً لمبادرات حوكمة الشركات في كل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول على حد سواء، (OECD,2006,p.1).

وفي عام 2004 توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى صيغة جديدة للمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات بهدف دعم الثقة في سوق رأس المال. والتالي هذه المبادئ مع شرح للمبدأ الذي يرتبط بمسؤوليات مجلس الإدارة .

- 1- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات
- 2- حماية حقوق المساهمين
- 3- المساواة في التعامل بين جميع المساهمين
- 4- دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة
- 5- الإفصاح والشفافية
- 6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يؤكد الإطار العام لحوكمة الشركات على مسؤولية مجلس الإدارة في تصميم وتشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة في الشركة. ويجب أن يتخذ مجلس الإدارة القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للشركة وللمساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة، ويجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية تراعي مصلحة المساهمين وأن يلتزم بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وأن يضع الخطط والإستراتيجيات والموازنات التقديرية سواء التشغيلية أو الرأسمالية وقياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتدعيم الانحرافات الموجبة والقضاء على الانحرافات السالبة غير الملائمة، كما يجب على مجلس الإدارة تحديد طرق تعيين وعزل الأعضاء وكذلك تحديد حوافز ومكافآت المديرين التنفيذيين، ولابد من وجود الشفافية في عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من جانب الجمعية العامة للشركة.

ويجب توفير المعلومات والبيانات والشرح الكافي عن الشركة لأعضاء مجلس الإدارة الجدد عند تعيينهم حتى يتمكنوا في أقرب وقت ممكن من الإلمام بكافة جوانبها العامة ونقاط ضعفها وهيكلها الإداري وعناصر ميزانيتها وكل ما يمكنهم من القيام بعملهم على أكمل وجه.

وعلى مجلس الإدارة أن يظل في كل وقت متابعاً عن كثب لأحوال الشركة بشكل عام وألا يتخلى عن هذه المتابعة لغيره وأن يضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الجوهرية مستنداً إلى معايير موضوعية لا شكلية (علي وشحاتة، 2006، ص92).

خصائص المعلومات :

أصبح للمعلومات دوراً مميزاً وأهمية كبرى في الحياة المعاصرة، سواء للأفراد، أم الشركات أم الدول ، وأصبحت المعلومات هي المحرك الرئيس لتطوير فاعلية أي شركة أو منظمة سواء كانت خاصة أم عامة، بما توفره من مقدرة على مساعدة إدارات هذه الشركات أو المنظمات في صناعة و اتخاذ القرارات، أوفي التخطيط أو في البحث والتطوير، أو في مجمل الأنشطة التي تقوم بها (الخفزة، 2005، ص30). وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً. (يحيى والحبيطي، 2003، ص25). و تلعب المعلومات دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات وإجراء العمليات والأنشطة داخل الشركة ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات المختلفة، وحتى لا تفقد المعلومات فائدتها لابد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات، لأن عدم توفرها سيؤدي إلى مخرجات عديمة الجدوى. ومن أجل أن تكون المعلومات المستخدمة ذات فائدة لمن يستخدمها، لابد من توفر مجموعة من الخصائص المهمة فيها، لخصها النجار بثلاثة أبعاد رئيسة هي : (2005، ص25-30).

أ- البعد الزمني : يتعلق في زمن استخدام المعلومات مجيباً على تساؤل (متى؟) متى تقدم المعلومة لمن يستخدمها أو يطلبها؟ ويتضمن الجوانب التالية:

- 1- المواقيت: هي توفر المعلومات زمنياً، لذا لابد من الاهتمام بتوفير المعلومات في الأزمان المناسبة لكي تكون متاحة لاتخاذ القرار قبل حدوث موقف حرج أو فقدان فرصة معينة.
- 2- التداول والحدثة: هي أن تكون المعلومة مجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها وتداولها في الشركة، حيث تلعب الحدثة دوراً هاماً في جودة المعلومات، إذ تقل قيمتها بتقادمها.
- 3- التواتر والتكرار: هي مدى تكرار الحاجة الى المعلومات المتواجدة، لان المعلومات يجب ان تقدم طالما نحتاجها، وهذا يؤكد الاهتمام بالمعلومات النشطة في قاعدة البيانات.
- 4- الفترة الزمنية: هي الفترة التي تقدم بها المعلومات بحيث يستطيع المدير الحصول على المعلومات عن ما يحدث الآن، وعن ما حدث في الماضي، ومتوقع حدوثه في المستقبل، لأن التأخير في جهود معالجة البيانات إلى معلومات رغم أنها تحت الاستخدام ستسبب بمشاكل عديدة، وكلف مرتفعة للإدارة

ب- بعد المحتوى : يتعلق بعد المحتوى بالإجابة على تساؤل (ماذا؟) ويتضمن الجوانب التالية:

- 1- الدقة: أي خلو المعلومات من الأخطاء حيث تساهم دقة المعلومات في جودة القرار، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت.
- 2- الثبات والصدق: أي إعطاء المعلومات لنفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة، و أن تكون المعلومات المتجمعة صادقة وشرعية وصحيحة وتتطابق مع معطيات الواقع شكلاً ومضموناً وتوجهها.
- 3- الواقعية: لابد للمعلومات أن تمثل الواقع، وأن تكون مرتبطة باحتياجات المستفيدين على اختلافهم مع التأكيد على خلو المعلومات من التحيز للوصول إلى قرارات رشيدة، فالمعلومات المنحازة وغير الواقعية تؤدي لقرارات خاطئة.
- 4- الملائمة: هي أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ومفيدة في تحسين اتخاذ القرار، فلا بد أن تكون ملائمة للموضوع وموجهه خصيصاً للمشكلة التي تدرس ومرتبطة باحتياجات المستخدم.

5- الشمولية: قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة أو عن حقائق الظاهرة موضوع الدراسة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها.

6- الإيجاز: تقديم المعلومات اللازمة لكل مستوى إداري وما يتناسب مع متطلباته من المعلومات، إذ لا بد من الإيجاز في المستوى الاستراتيجي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع.

7- المدى: هي كون المعلومات واسعة أو ضيقة أو بتركيز داخلي أو خارجي، ويتحدد مدى المعلومات بمدى شموليتها، لذا لا بد أن تمثل المعلومات المدى المطلوب وأن تكون الحاجة إليها قائمة فعلاً وبشدة.

8- الأداء: هي قدرة المعلومات في الكشف عن الأداء، والذي يمكن أن يكون بواسطة قياس إتمام الأنشطة وصنع التقدم وتجميع الموارد.

ج- البعد الشكلي : يتعلق بالإجابة على تساؤل (كيف؟) ويتضمن الجوانب التالية:

1- الوضوح: تقديم المعلومات بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن ذلك، بحيث تكون واضحة وخالية من الغموض حتى يتمكن المدير من الوصول إلى القرارات الصائبة.

2- المنهجية والاتساق: هي تقديم المعلومات بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة كي يتم تعظيم الاستفادة منها للأغراض المختلفة، لذا لا بد أن ترتب المعلومة بقدر وسياق.

3- المرونة: أي قابلية المعلومات على التكيف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق، لذلك يجب أن تكون المعلومات متوفرة في شكلاً مرناً يمكن استخدامه من أكثر من مستوى إداري بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.

4- التقديم: هي طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر أو تفصيلي، وبشكل كمي، فالمعلومات يمكن أن تكون حاضرة بشكل خبر أو رقم أو رسوم أو عن طريق الرسومات والمخططات المختلفة، لذا لا بد من عرض المعلومات بالطريقة المناسبة وتطويعها ومعالجتها لجعلها قابلة للاستخدام بما يعظم الاستفادة منها للمستخدم.

5- وسائط الأعلام: هي الوسيلة التي يمكن أن تقدم بها المعلومات، إذ يمكن أن تقدم المعلومات سواء على ورق مطبوع أو فيديو أو أي وسيلة أخرى.

أن الخصائص السابقة لا تختلف بشكل كبير عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تشكل هذه الخصائص الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، لذا سيتم عرض هذه الخصائص حسب المعايير الدولية.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما إنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة (Kieso et al,2007,p.31).

وتم اعتماد إطار إعداد وعرض البيانات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (طرايدة، 2005، ص93).
إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية (IASB) board International Accounting Standards (معايير الإبلاغ المالي) الأساسية الأربع هي: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة. (أبو نصار، وحמידات، 2009، ص7-11).

1- القابلية للفهم : وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة. كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.

2- الملاءمة : حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة بقدرة الشركة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، ومن المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيد، فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

ويهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح، وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية.

3- الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

أ- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في الشركة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.

ب- الجوهر فوق الشكل: حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط.

ج- الحياد: تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى. أو لتحقيق غرض معين أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز.

د- الحيطة والحذر (التحفظ): تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض للالتزامات والمصروفات.

هـ- الإكتمال : حتى تتحقق صفة الموثوقية، فإن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة. إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفف ذلك من درجة ملاءمتها.

4- القابلية للمقارنة: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الشركة، أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين الشركات المختلفة.

وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق السياسات. كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى.

القيود على الملاءمة والموثوقية للمعلومات:

1- التوقيت المناسب: تتعلق هذه الخاصية بضرورة أن يحصل مستخدمو المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناءً على تلك المعلومات.

2- الموازنة بين التكلفة والمنفعة: أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار (التكلفة-المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدة.

3- الموازنة بين الخصائص النوعية: عند الموازنة بين الخصائص النوعية يتم ذلك بشكل شمولي، بحيث يتم الموازنة بين الخصائص النوعية من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية.

4- الصورة الصحيحة والعادلة/التمثيل العادل: يتم عادة وصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي، وتؤدي عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة إلى وجود قوائم مالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة للمعلومات والأحداث الاقتصادية. وتتشابه هذه الخصائص مع الخصائص الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة

العلاقة بين قواعد الحوكمة الأردنية وخصائص المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية للتشريعات) :

ستقوم الباحثة من خلال هذه الفقرة ببيان العلاقة بين قواعد الحوكمة المرتبطة بمجلس الإدارة وبين خصائص المعلومات المحاسبية من خلال دراسة تلك القواعد وكما يلي :

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده نظام الشركة. وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين.

ويتولى المجلس مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه، ويمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.

ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، ويجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلاً ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمر الإداري والخبرة وأن يكون ملماً بالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة، ويجب أن توفر الشركة لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بعملهم والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة، مما يتطلب أن تكون تلك المعلومات ملائمة وموثوقة، كما يجب أن تكون تلك المعلومات مناسبة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه (هيئة الأوراق المالية، 2008، ص6).

وعلى مجلس الإدارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة إليهم، ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري، ولا يجوز أيضاً للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم. ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها أن تقرض أياً ممن سبق ووفق الشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين، على أن يتم الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة.

ويقع على رئيس مجلس إدارة الشركة أو أحد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي مسؤولية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال تعرض الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين، أو في حقوق دائنيها، أو قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام بأي عمل ينطوي على تلاعب أو يعتبر اختلافاً أو احتيالاً أو تزويراً أو إساءة ائتمان ويشكل يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة أو مساهميتها أو الغير (هيئة الأوراق المالية، 2008 : ص6).

وهنا يبدو أن الدور الملقى على عاتق مجلس الإدارة في هذا المجال يركز على جودة المعلومات المحاسبية والتي تتمثل هنا بشكل أساسي بخاصية الموثوقية، إذ أنها تشير إلى نوعية المعلومات وخلوها من التحيز أو الخطأ. فموثوقية أي قياس تقع على أساس الصدق مع الذي تمثله والمعنى الذي يجب أن تمثله. بحيث تكون القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة وتعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات وليس فقط الشكل القانوني وتكون محايدة أي تخلو من التحيز، وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها، وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي، والإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملاتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز، وإجراءات لضمان الالتزام بأحكام التشريعات النافذة، ووضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة، وتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة.

وهذا يتعزز من خلال توفر خاصية الملاءمة التي تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة (المصدر السابق، 2008، ص7).

ومن ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة وضع سياسات الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة. وتعد التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن أعمال الشركة، متضمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة. إن تحقيق ذلك يتطلب أن تكون المعلومات الواردة بالبيانات المالية كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.

ويجب على مجلس الإدارة الإعلان مسبقاً عن موعد الإفصاح عن البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل (المصدر السابق، 2008، ص7).

وتتفق هذه القاعدة مع قيد التوقيت المناسب من قيود الملاءمة والموثوقية للمعلومات والذي ينص على أنه يجب أن يتم إيصال المعلومات في الوقت المناسب الذي يساعد على اتخاذ القرار وإلا فقدت هذه المعلومات قيمتها وغالباً ما يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بعد انتهاء السنة المالية للمنشأة مباشرة، وإن كان إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من سنة يكون مفيداً لمستخدمي المعلومات حيث قد تحدث أحداث هامة خلال السنة المالية يمكن أن تؤثر على مستخدمي المعلومات واتخاذ القرارات. حيث أنه في حالة وصول هذه المعلومات متأخرة تكون غير مفيدة على متخذ القرار. وينفس الوقت يجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة ففي حالة وصول المعلومات في وقت مبكر ولكن تنقصها الدقة فهي أيضاً غير مفيدة، فيجب أن يتوازن التوقيت المناسب والدقة مع بعضها البعض للحصول على معلومات جيدة وملائمة. وللتوقيت الملائم جانبان :

أ - دورية القوائم المالية بمعنى طول أقصر فترة تعد عنها القوائم المالية. فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة. غير أنه إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات التي تشملها قائمة الدخل قد تتأثر - إلى درجة كبيرة - بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة المنشأة إلى الحد الذي قد تصبح فيه المعلومات مضللة أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها. أما إذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلاً قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينئذ قد يتعذر الاستفادة منها في تقييم

محصلة البـ دائل التـ ي تواجه هـ.

ب - المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير، وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلاً قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم.

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية، والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة، وتاريخ إصدار القوائم المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية، كما يتضح أن هذين المعيارين يرتبطان بوظيفة إعداد القوائم المالية أكثر من ارتباطهما بتجميع بيانات المحاسبة المالية وقياسها. (www.hawkama.net)

يضع مجلس إدارة الشركة آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة، بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة، واعتماد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغايتها، ووضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم، وحفظ حقوقهم، وتوفير المعلومات اللازمة لهم، وإقامة علاقات جيدة معهم، ووضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة، ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي. (هيئة الأوراق المالية، 2008، ص8).

إن تحقيق ذلك يتطلب التأكيد على معظم خصائص جودة المعلومات وبشكل خاص على خاصية الملاءمة التي تشدد على توفر المعلومات لكافة الجهات المعنية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة. وضمن مهام مجلس الإدارة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، وتنحصر مهام لجنة الترشيحات والمكافآت بشكل رئيسي بإعداد السياسات الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي، وتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم، وإعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل سنوي، وذلك للتأكيد على الموثوقية (المصدر السابق، 2008، ص8).

الجانب الميداني :

أولاً :توصيف خصائص العينة المختارة:

احتوت الاستبانة على معلومات عامة تصف بعض خصائص العينة، والجدول رقم (1) يلخص توصيف تلك الخصائص باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

جدول رقم (1)

وصف العينة وفقاً لبعض المتغيرات

المتغير		التصنيف		محاسب		مدقق خارجي		المجموع	
				النسبة		النسبة		النسبة	
				التكرار		التكرار		التكرار	
المؤهل العلمي	دبلوم	9	8.3%	6	5.6%	15	13.9%		
	بكالوريوس	45	41.7%	37	34.2%	82	75.9%		
	ماجستير	-	-	6	5.6%	6	5.6%		
	اخرى	-	-	5	4.6%	5	4.6%		
	المجموع	54	50%	54	50%	108	100%		
التخصص العلمي	المحاسبية	46	42.6%	49	45.4%	95	88%		
	علوم مالية ومصرفية	8	7.4%	5	4.6%	13	12%		
	المجموع	54	50%	54	50%	108	100%		
الخبرة	اقل من 5 سنوات	30	27.8%	28	25.9%	58	53.7%		
	5-10 سنوات	14	13%	6	5.6%	20	18.5%		
	10-15 سنوات	5	4.6%	4	3.7%	9	8.3%		
	15 سنة فاكثر	5	4.6%	16	14.8%	21	19.4%		
	المجموع	54	50%	54	50%	108	100%		
الشهادات المهنية	CPA	-	-	6	5.6%	6	5.6%		
	JCPA	3	2.8%	40	37%	43	39.8%		
	اخرى	12	11.2%	6	5.6%	18	16.7%		
	لا توجد شهادة مهنية	39	36%	2	1.8%	41	37.9%		
	المجموع	54	50%	54	50%	108	100%		

يلاحظ من الجدول السابق ليس هناك فروقات كبيرة بين الخصائص الديموغرافية للعينة بين المحاسبين والمدققين، حيث لوحظ التركيز على المؤهل العالي حيث كانت شهادة البكالوريوس هي الأكثر تكرارا لدى الاثنين وكذلك تخصص المحاسبة حيث بلغت النسبة لدى المحاسبين 43% تقريبا ولدى المدققين 45% وكان الاهتمام بالشهادات المهنية لدى المدققين بشكل أكبر من المحاسبين، والتركيز على الخبرة لدى المحاسبين بشكل أكبر من المدققين.

ثانيا : اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
اختبار الفرضية الرئيسية

H0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجتمعة وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .

جدول (2)

اختبار **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية مجتمعة وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .

مستوى الدلالة SIG	قوة العلاقة	معامل ارتباط بيرسون	نتائج الفرضية السادسة
0.000	قوية	* 0.660	خصائص المعلومات المحاسبية مجتمعة * قواعد حوكمة الشركات (مسؤولية مجلس الإدارة)

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (2) الى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المعلومات المحاسبية مجتمعة وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة نتيجة ان مستوى الخطأ كان اقل من 0.05 حيث بلغ (0.000) ، كما ان العلاقة طردية قوية بين المتغيرين كون ان معامل الارتباط بلغ 0.660 .
الفرضية الفرعية الأولى :

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القابلية للفهم كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة ،

جدول (3)

اختبار **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين القابلية للفهم وقواعد الحوكمة المرتبطة بمجلس الإدارة

مستوى الدلالة SIG	قوة العلاقة	معامل ارتباط بيرسون	نتائج الفرضية الأولى
0.002	جيدة	* 0.333	القابلية للفهم * قواعد حوكمة الشركات

يتضح من الجدول (3) ان معامل ارتباط بيرسون يساوي 0.333 وهو جيد ، كما ان مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 (0.002) وهي علاقة ذات دلالة إحصائية ، لذا نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القابلية للفهم كأحد خصائص المعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .

ان هذه النتيجة تتطلب من المحاسبين والمدققين الاهتمام ببعد الشكل للمعلومة من حيث وضوحها وطريقة تقديمها وتوصيلها.ونجد ذلك ضمن التشريعات النافذة والمعايير الخاصة بالإفصاح، فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث المعيار رقم (1) الذي يتعلق بعرض البيانات المالية.

الفرضية الفرعية الثانية :

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملائمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .

جدول (4)

اختبار **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين الملائمة كأحد خصائص المعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات ممثلة ب مسؤولية مجلس الإدارة

نتائج الفرضية الثانية	معامل ارتباط بيرسون	قوة العلاقة	مستوى الدلالة SIG
الملائمة * قواعد حوكمة الشركات	0.316 *	جيدة	0.003

تبين نتائج المعطيات الإحصائية أعلاه (جدول 4) ان مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 (0.003) وهي علاقة ذات دلالة إحصائية ، لذا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملائمة وقواعد الحوكمة المرتبطة بمجلس الادارة حيث كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية. كما ان العلاقة جيدة طردية موجبة حيث كان معامل ارتباط بيرسون = 0.316. لقد تزايد الاهتمام بخاصية الملائمة مع تزايد الانهيارات للشركات وتدهور أسهمها وبالتالي أظهرت الحاجة الى المعلومات للتنبؤ بالمستقبل، وضرورة دراسة احتياجات المستخدمين كمدخل لتحديد نوع المعلومات التي يجب توفيرها .

الفرضية الفرعية الثالثة :

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموثوقية كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .

جدول (5)

اختبار **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين الموثوقية كأحد خصائص المعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات ممثلة ب مسؤولية مجلس الإدارة.

نتائج الفرضية الثالثة	معامل ارتباط بيرسون	قوة العلاقة	مستوى الدلالة SIG
الموثوقية * قواعد حوكمة الشركات	0.661 *	قوية	0.000

بناء على المعطيات أعلاه في الجدول (5) ، تبين لدينا ان مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 (0.000) وهي علاقة ذات دلالة إحصائية حيث ان معامل ارتباط بيرسون قوي اذ بلغ = 0.661 ، وتكون قاعدة القرار رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموثوقية كأحد خصائص المعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات ممثلة بمسؤولية مجلس الإدارة. ويلاحظ أيضاً أن ارتباط الموثوقية بقواعد حوكمة الشركات يشكل اقوي ارتباط قياساً بالخصائص الأخرى، وهذا ناتج من تركيز قواعد حوكمة الشركات على مسؤوليات مجلس الإدارة في الإعداد والإشراف ومسؤوليات لجان التدقيق الداخلي، والتأكيد على مؤهلات واستقلالية المدقق الخارجي، مما لها الأثر في إضفاء الموثوقية على المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة .

جدول (6)

اختبار **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين القابلية للمقارنة كأحد خصائص المعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات ممثلة بمسؤولية مجلس الإدارة.

نتائج الفرضية الخامسة	معامل ارتباط بيرسون	قوة العلاقة	مستوى الدلالة SIG
القابلية للمقارنة * قواعد حوكمة الشركات	0.554 *	جيدة	0.000

يبين الجدول (6) أعلاه ان مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 (0.000) وهي علاقة ذات دلالة إحصائية لذا تكون قاعدة القرار رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية نتيجة ان مستوى الخطأ اقل من 0.05. ويمكن وصف العلاقة بأنها جيدة حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون 55.4% بين المتغيرين. وترتبط نتيجة هذه الفرضية بمسؤوليات المدقق الخارجي فمن ضمن مهامه الأساسية مراجعة مدى تطبيق نفس السياسات المحاسبية من سنة الى أخرى بالشكل الذي يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة.

الفرضية الفرعية الخامسة :

H0 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيود على الملائمة والموثوقية ، وقواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمسؤولية مجلس الإدارة.

جدول (7)

اختبار **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين القيود على الملائمة والموثوقية كأحد خصائص المعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات ممثلة بمسؤولية مجلس الإدارة.

نتائج الفرضية الرابعة	معامل ارتباط بيرسون	قوة العلاقة	مستوى الدلالة SIG
القيود على الملائمة والموثوقية * قواعد حوكمة الشركات	0.502 *	جيدة	0.000

يتضح من الجدول (7) ان معامل ارتباط بيرسون يساوي 0.502 وهو جيد ، كما ان مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 (0.000) وهي علاقة ذات دلالة إحصائية ، لذا نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيود على الملائمة والموثوقية كأحد خصائص المعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة الشركات ممثلة بمسؤولية مجلس الإدارة. وترتبط نتيجة هذه الفرضية بقواعد الحوكمة المتعلقة بمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة حيث تتطلب أن يتم الإعلان مسبقاً عن موعد الإفصاح عن البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل مما يؤكد على أهمية التوقيت المناسب .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

- 1- ليس هناك فروقات كبيرة بين الخصائص الديموغرافية للعينة بين المحاسبين والمدققين، حيث لوحظ التركيز على المؤهل العالي وتخصص المحاسبة والشهادات المهنية لدى المدققين بشكل أكبر من المحاسبين، والتركيز على الخبرة لدى المحاسبين بشكل أكبر من المدققين.
- 2- ليس هناك فروقات بين إجابات المحاسبين والمدققين حيث أظهر اختبار INDEPENDENT SAMPLE T-Test أن الوسط الحسابي لإجابات المجموعتين متقارب حيث بلغ للمحاسبين (3.96) والمدققين (3.82) لذا تمت المعالجة الإحصائية على اعتبارهما مجتمع واحد.
- 3- أظهرت نتائج الدراسة العملية بأن جميع العلاقات مابين قواعد حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة وبين خصائص المعلومات المحاسبية علاقات ذات دلالة إحصائية.
- 4- أن أكثر الخصائص ارتباطا بقواعد مجلس الإدارة هي خاصية الموثوقية ، يلي ذلك خاصية القابلية للمقارنة .
- 5- ان اقل الخصائص ارتباطا بقواعد مجلس الإدارة هي خاصية الملائمة ثم خاصية الفهم لطبيعة القوائم المالية وترتبط تلك الخواص بالقدرة التنبؤية للمعلومة وبين وضوح المعلومات.

التوصيات :

- 1- يمكن الاستفادة من مقاييس جودة المعلومة بشكل عام لتطوير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يعزز الترابط بين العلوم المختلفة.
- 2- بما أن النتائج أظهرت العلاقة الجيدة مع خاصية الموثوقية وكما هو معروف فإن للمدقق دور في تعزيز هذه الخاصية لذا من الضروري تدعيم استقلالية المدقق الخارجي لأداء دوره بشكل صحيح، والاهتمام بتأهيل وخبرة المحاسب في الشركات بالشكل الذي يضمن دقته وبالتالي زيادة الموثوقية.
- 3- الاستفادة من وسائل الانترنت في توصيل المعلومات، وفي ظل الثورة التقنية يمكن توفير التقارير الدورية او إي معلومات بتكاليف اقل مقابل منافع عالية.
- 4- من الضروري زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعد على قدرتهم في استيعاب المعلومات المعروضة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات .
- 5- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قواعد حوكمة الشركات في قطاعات أخرى غير مبحوثة وفي دول أخرى ، أو دراسة اثر المتغيرات الديموغرافية للشركات والمحاسبين والمدققين على قواعد حوكمة الشركات وخصائص المعلومات المحاسبية .

ثبت المصادر

اولا : المصادر العربية

- 1- أبو نصار، محمد، وحמידات، جمعه، (2009)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية.

- 2- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، بحث منشور بالعدد الأول عام 2005م بمجلة الدراسات والبحوث التجارية التي تصدرها كلية التجارة بينها، مصر.
- 3- الخفيرة، نايف، (2005)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية القرارات الإدارية في الوزارات في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 4- سليمان، محمد مصطفى (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- 5- دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف، (2003)، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقدة في عمان للفترة 24-25 أيلول.
- 6- السهموري، أشرف، (2007)، أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 7- الشحات، محمد قاسم، (2008)، أثر تنبي الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 8- طرايدة، جمال، (2005)، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- 9- علي، عبدالوهاب، وشحاته، السيد، (2006)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 10- الكايد، زهير، (2005)، إدماج السياسات السكانية في إطار الحكمانية، مجلة السكان والتنمية، العدد الحادي عشر.
- 11- مطر، محمد، (2003)، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقدة في عمان للفترة 24-25 أيلول.
- 12- النجار، فايز جمعه، (2005)، نظم المعلومات الإدارية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 13- هيئة الأوراق المالية، تعليمات الإفصاح عن المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بمركز إيداع الأوراق المالية لسنة 2003.
- 14- يحيى، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، (2003)، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق.

المصادر الأجنبية :

- 1- Azim, M.I. (with Habib, A), (2008), Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting information: evidence from Australia , Accounting Research Journal, vol. 21, No. 2, pp.167 – 194
- 2- Gallagher, t, (2002) The Ethical Case for Chief Governance officers after Enron, Corporate Governance Advisor, Vol 26.10 July-August .
- 3- Lantto, _Anna-Maija , (2007)_Does Ifrs Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country, University of Oulu - Department of Accounting and Finance
- 4- Kieso, Donald. E, Weygandt , and Warfield ,Terry .D , (2007) Intermediate Accounting ,12th Edition , John wiley and sons Inc., New York , U.S.A .
- 5- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2006), "Methodology for Assessing the Implementation of the OECD Principles on Corporate Governance", Paris, France .
- 6- Ramanan Natarajan Venkataraman: (2007) "Essays on Disclosure and Corporate Governance," University of California, Davis

- 7- Willis, A. (2005) , " Corporate Governance and Management of Information and Records", Records Management Journal, Vol. 15 No.2, pp. 86-97 .

مواقع الإنترنت :

www.hawkama.net حوكمة الشركات

ملحق - أسئلة الاستبانة :

أرجو التكرم بوضع إشارة (✓) تحت الاختيار المناسب:

التقييم	البيان	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
ما مدى تأكيدك على وجود خصائص المعلومات المحاسبية الآتية في القوائم المالية :						
1	يتم عرض المعلومات بالقوائم المالية بشكل مفهوم من خلال استخدام المصطلحات المتداولة.					
2	سهولة التعامل مع معلومات القوائم المالية من قبل المستفيدين لاتخاذ القرارات وذلك لأنها مرتبة بشكل يسهل فهمها.					
3	يتم عرض المعلومات المالية بوضوح بعيداً عن التعقيد والصعوبة.					
4	تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات ملائمة لحاجات المستخدمين.					
5	يتم عرض المعلومات بعيداً عن التكرار الذي يؤدي إلى سوء الفهم.					
6	يمكن من خلال القوائم المالية التأثير على الكثير من القرارات التي تتخذ من قبل المستفيدين.					
7	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات اللاحقة.					
8	يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية التنبؤ بقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح والتوقع حول أسعار الأسهم المستقبلية.					
9	يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها القوائم المالية لإعادة تقييم الأحداث السابقة.					
10	تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت.					
11	يؤدي إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية إلى توفير معلومات صادقة.					
12	المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مأمونة الاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية والهامة.					
13	تعرض المعلومات المحاسبية وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط.					
14	تتطابق الأرقام المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية من حيث الجوهر والمضمون مع الأوضاع المالية التي انبثقت عنها.					
15	يتم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ووفقاً للسياسات الموضوعية من قبل الإدارة.					
16	لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى.					
17	لا يتم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.					
18	هناك درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية عند إجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم					

					التأكد.
				19	تتبع الشركة سياسة المبالغة في وضع الاحتياطات والمخصصات.
				20	يتم الاعتراف بالمكاسب أو الأرباح في حالة تكامل المعلومات حولها ويتم الاعتراف بالخسائر بالرغم من عدم تكامل المعلومات حولها.
				21	يتم استخدام ملاحق خاصة (نماذج استرشادية) مرفقه مع القوائم المالية لتوضيح التفاصيل الخاصة ببعض فقرات القوائم المالية.
				22	لا يتم معالجة العمليات إلا بعد أن تتكامل كافة الحقائق والمستندات حولها.
				23	يجب أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرارات.
				24	غالباً ما يرفق بالقوائم المالية إيضاحات حول السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة.
				25	يتم الثبات في استخدام نفس السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى، أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.
				26	يمكن إجراء المقارنة للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم لفترة مالية أخرى لنفس الشركة.
				27	يتم الثبات في عرض البنود وتصنيفها للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.
				28	توفر المعلومات المحاسبية معلومات إضافية (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية، ..) تساعد الإدارة على إجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل في الشركة.
				29	غالباً ما يتم إتاحة المعلومة عند الطلب وفي الوقت المناسب لها وحسب التشريعات.
				30	لا يوجد تأخير في إصدار تقرير المدقق الخاص بالقوائم المالية.
				31	تعد تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية أقل من الفائدة المتحققة منها.
				32	تراعي جميع الخصائص للمعلومات المحاسبية حسب الأهمية النسبية لطبيعة أعمال الشركة وظروفها الخاصة.
				33	إن القوائم المالية التي يتم إعدادها يمكن الاستفادة منها من قبل غالبية الأطراف.
				34	عند اختيار السياسات المحاسبية ينبغي أن تعبر بعدالة عن أوضاع الشركة.
ما مدى تأكيدك على التزام شركتكم بالأمور التالية والتي تعبر عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات					
				35	يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد عن ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده نظام الشركة.
				36	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري.
				37	يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين عن الإدارة التنفيذية.
				38	يتولى مجلس إدارة الشركة مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.
				39	يخصص مجلس إدارة الشركة الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها.
				40	لا يتولى رئيس مجلس الإدارة أي منصب تنفيذي آخر.
				41	يتمتع عضو مجلس الإدارة بالخبرة ويقدر كافي من المعرفة بالأمور الإدارية وبالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.
				42	يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لرئيس

					مجلس الإدارة أو أي من أعضائه أو لأي من أقرانهم.
					43- يتم الإفصاح عن القروض النقدية المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للشركة.
					44- تتوفر الشركة لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة.
					45- يتأكد مجلس الإدارة من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالأعمال الموكلة إليهم.
					46- يستعين مجلس الإدارة برأي أي مستشار خارجي شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح.
					47- تلتزم الشركة بتبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال تعرض الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو حقوق دانيها.
					48- تلتزم الشركة بتبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام باستغلال صلاحياته ومركزه بأي صورة تحقق له أو لغيره منفعة غير مشروعة.
					49- تلتزم الشركة بتبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام بأي عمل ينطوي على تلاعب أو يعتبر اختلافاً أو احتيالاً أو تزويراً أو إساءة انتمان وبشكل يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة أو مساهميها أو الغير.
					50- يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته.
					51- يضع مجلس الإدارة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
					52- يضع مجلس الإدارة الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين، على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
					53- يقوم مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام التشريعات النافذة.
					54- يضع مجلس الإدارة سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
					55- ينظم مجلس الإدارة الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة.
					56- يعد مجلس الإدارة التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن أعمال الشركة، متضمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
					57- يتم الإعلان مسبقاً عن موعد الإفصاح عن البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام.
					58- يضع مجلس الإدارة سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
					59- يضع مجلس الإدارة إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
					60- يضع مجلس الإدارة سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
					61- تتوفر لدى الشركة جهاز خاص بالرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمته التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة والخطط والسياسات.
					62- يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعية.
					63- يضع مجلس الإدارة آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات

					المقدمة من قبل المساهمين.
					64-يعتمد مجلس الإدارة أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أسس عادلة.
					65-يضع مجلس الإدارة سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم.
					66-يوجد لدى الشركة لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت.
					67-تقدم لجنة الترشيحات قراراتهما وتوصياتهما إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالهما إلى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.
					68-تتمتع لجنة الترشيحات بطلب أي بيانات أو معلومات من موظفي الشركة الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

.....

.....

.....